التمريض العربية (في البيرة)، وكلية الشريعة (في الخليل)، وجامعة الأزهر (في غزة)، والحبل على الجرار!

وقد كنا نفرح لمثل هذا الاهتمام بمؤسسات التعليم الجامعي والاقبال على انشائها، ونبتهج لهذه الظاهرة، ونعتبرها علامة على حيوية شعبنا الفلسطيني، ووعيه، وإدراكه، وتفانيه في سبيل العلم، لولا خوفنا من عقابيل مثل هذه الهجمة غير المتروية على التعليم الجامعي، ولولا سورة الشك الذي ينتابنا في أن هذه الهجمة قد تكرس التمزق التربوي الذي لاحظناه على مستوى التعليم المدرسي، فتسير كل مؤسسة جامعية وفق فلسفة خاصة بها، وربما تكون فلسفة غير فلسطينية. إننا ننادي باحترام الحرية الاكاديمية، وننادي باحترام استقلالية مؤسسات التعليم الجامعي وبديموقراطيتها، ولكنا نشترط أن يكون ذلك كله ضمن إطار فلسفة فلسطينية شاملة، ورؤية فلسطينية واضحة مدروسة، وخطة تنمية فلسطينية شاملة ومبرمجة، نلتزم جميعاً بأهدافها، ونتحرك نحو تحقيقها بالأسلوب أو الأساليب التي تعجبنا. وبكلمات أخرى، يجب أن تكون كل الجامعات الفلسطينية حرة مستقلة في أساليبها واجراءاتها، ولكن ملتزمة بالأهداف الفلسطينية الكبرى، كما تحددها فلسفة تربية وتنمية فلسطينية شاملة، نتنادى جميعاً لدرسها، ونقاشها، وبلورتها، ثم نشرها، وتعميمها، واعتناقها والالتزام بها.

## الموقف العربي من التربية والتنمية الفلسطينيتين

بالاضافة إلى ما سبق الالماح إليه، فيما يتعلق بتعليم الفلسطينيين في أماكن اقامتهم خارج فلسطين، ولا سيما في البلدان العربية، لا بد من التنوية، بالجهد المشكور الذي تبذله المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في هذا الخصوص؛ فقد جعلت مسألة تعليم الشعب الفلسطيني تحتل المكان الأول في جميع أنشطتها، وأعطتها الوزن الأكبر، في جميع المؤتمرات التي عقدتها المنظمة حتى سنة ١٩٧٧(٥). وقد نادت المنظمة بأن من بين الأهداف التي يجب أن تراعى في المجال التربوي، بالنسبة للشعب الفلسطيني، وضع سياسة تربوية شاملة لأبناء فلسطين، تكون مرتبطة بالأهداف القومية العربية في العودة إلى فلسطين لتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته على أرضه، وضمان الحياة الكريمة لأبنائه، بالتعاون مع أبناء الوطن العربي. ويقتضي ذلك في رأي المنظمة العربية، تعميم التعليم الابتدائي، وتحقيق الالزام للصغار، ومحو الامية للكبار، كما يقتضي صيانة المواطنين العرب في الأرض المحتلة، حتى يظلوا محتفظين بجوانبهم الاجتماعية، والثقافية، والقومية، على أعلى المستويات. وهو يقتضي أيضاً التوسع في التعليم الثانوي بأنواعه، من عام، وفني، ومهني، والعناية بالتعليم اللامدرسي، والتعليم بالمراسلة، وبأنواع التعليم المفتوحة، والمستمرة،والجماهيرية. ويجب أن تُجعل القضية الفلسطينية ذاتها، محوراً رئيسياً للتربية القومية في جميع الأقطار العربية، وفي جميع أعمار التعليم، حتى تتجه طاقات أبناء الوطن العربي كله، نحو الكفاح لاستعادة الوطن السليب، وبذلك وحده، يستقر السلام في المنطقة العربية وتهيأ الظروف للنمو المطرد(٦).

وفي تقرير اللجنة التربوية، المنبثقة عن مؤتمر المنظمة العربية، الذي عقد في صنعاء سنة ١٩٧٢، خصص النموذج الرابع من نماذج استراتيجيات التربية، التي